تصاعد العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب:
تداعياتها على البحر الأحمر والولايات المتحدة

ترجمـات أبعاد

شهر مايو 2026

ترجمة خاصـة

- اقرأ في التقرير
- فخّ الممرّين الاستراتيجيين في الشرق الأوسط
- صراع السيطرة في البحر الأحمر
- تجزؤ هياكل السلطة في اليمن
- تجاوز المضائق: الحاجة إلى إعادة تصميم ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا في زمن الحرب
- تصاعد العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب: تداعياتها على البحر الأحمر والولايات المتحدة
- الحوثيون يدخلون الحرب متأخرين: تردد محسوب أم ضعف متزايد؟
- هدنة اليمن عام2026.

abaadstudies
www.abaadstudies.org

تصاعد العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب: تداعياتها على البحر الأحمر والولايات المتحدة

ماديسون براون

شهد تعاون كلٌّ من الحوثيين في اليمن و«حركة الشباب» المرتبطة بتنظيم القاعدة في الصومال تصاعدًا ملحوظًا مؤخرًا، شمل تبادلاً للأسلحة، وتدريبًا لعناصر من الطرفين، إضافةً إلى نقل تقنيات عسكرية ذات منشأ إيراني. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة في عام 2025، يقوم هذا التقارب على مقايضة غير مباشرة، حيث يزوّد الحوثيون الطرف الآخر بأسلحة أكثر تطورًا وخبراتٍ عسكرية، مقابل الحصول على مسارات تهريب غير قانونية، وشبكات تهريب أسلحة، وأنشطة قرصنة في خليج عدن.

ورغم الطابع «النفعي» لهذه العلاقة، فإنها تبدو غير متوقعة تاريخيًا، بالنظر إلى أن الحوثيين جماعة ذات خلفية دينية شيعية، بينما تنتمي حركة الشباب إلى التيار السني، ما يعكس انقسامًا طائفيًا واضحًا. كما أن الحوثيين سبق أن خاضوا مواجهات مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الذي كان حليفًا سابقًا لحركةالشباب.

تمثل هذه العلاقة تهديدًا للمجتمع الدولي، إذ تعزز قدرات كلا التنظيمين، وتسهل انتشار أسلحة متطورة إلى

تمثل هذه العلاقة تهديدًا للمجتمع الدولي، إذ تعزّز قدرات كلا التنظيمين، وتسهّل انتشار أسلحة متطورة إلى جماعاتٍ جهادية، وتمنح الحوثيين مزيدًا من الموارد والنفوذ، فضلاً عن توسّع انتشار التكنولوجيا الإيرانية. ومع استمرار الصراع بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، فإن انتقال التكنولوجيا المرتبطة بإيران ومحور «المقاومة» قد ينعكس على ديناميات هذا الصراع.

ووفقًا لـ«منتدى الدفاع الإفريقي» وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، فإن «التعاون مع حركة الشباب لا يقتصر على المكاسب التبادلية، بل يندرج ضمن استراتيجية حوثية تهدف إلى تعزيز النفوذ الإقليمي». كما تعتمد الجماعة الحوثية على إيران في الدعم العسكري والمالي، فيما تستخدمها طهران كأداة في هجماتها ضد إسرائيل، ما يعني أن توسّع النفوذ الحوثي قد يفضي إلى توسّعٍ غير مباشر في النفوذ الإيراني.

كما تؤثر هذه العلاقة بشكلٍ كبير على التجارة والاقتصادات في الدول المطلة على البحر الأحمر، نتيجة تصاعد القرصنة وتزايد وجود الحوثيين و«حركة الشباب» في المنطقة. ورغم أن الحوثيين يلتزمون حاليًا بوقف إطلاق نارٍ بوساطة أمريكية ولم ينفذوا هجمات في البحر الأحمر خلال عام 2026، إلا أنهم يواصلون التهديد بإغلاق مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، وهو ما ستكون له تداعيات حادة على التجارة والطاقة.

ووفقًا لمجموعة الأزمات الدولية، صرّح مسؤول حوثي في 1 أبريل 2026 بأن إغلاق المضيق «سيتم تنفيذه إذا تصاعد العدوان ضد إيران ولبنان بشكلٍ وحشي، أو إذا شاركت أي دولة خليجية بشكل مباشر في عمليات عسكرية دعمًا للكيان [الإسرائيلي] أو للولايات المتحدة».

وفي حال تصاعد التوترات، قد توفّر «حركة الشباب» دعمًا إضافيًا للحوثيين، نظرًا لأن المضيق يُستخدم أيضًا كمسار لتهريب الأسلحة بين الطرفين.

حاليًا، يخضع كلٌّ من الحوثيين و«حركة الشباب» لعقوبات دولية ضمن سياساتٍ تهدف إلى إضعافهما والحد من نفوذهما. وقبل الهدنة، كانت العمليات البحرية المشتركة التي تنفذها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تمثل سياسةً متكررة في المنطقة. إلا أن ترابط هذه الجماعات مع شبكاتٍ جهادية يحدّ من هامش الخيارات السياسية المتاحة، دون الانزلاق إلى صراعٍ مباشر.

ورغم أن وقف إطلاق النار قد حدّ من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، إلا أن الأنشطة غير المشروعة لتهريب الأسلحة والتكنولوجيا والقرصنة لا تزال مستمرة، ما يشير إلى الحاجة إلى سياساتٍ أكثر صرامة وإلى إعادة تقييم النهج القائم. وبدون ذلك، قد يتعرض مضيق باب المندب لمزيدٍ من التهديد، مع احتمال توسّع نطاق الهجمات ليشمل الولايات المتحدة وإسرائيل، فضلاً عن تعزيز قدرات كلا التنظيمين.

ووفقًا للباحث فيصل علي من منصة «Geeska» ، بدأت العلاقة بين الحوثيين و«حركة الشباب» في التبلور منذ عام 2015، عندما أسس تجار صوماليون مرتبطون بـ«حركة الشباب» علاقاتٍ تجارية مع تجارٍ يمنيين مرتبطين بالحوثيين. ومنذ ذلك الحين، تطورت هذه العلاقة تدريجيًا على مدى أكثر من عقد، بما أتاح للطرفين توسيع قدراتهما وتعزيز شبكات التهريب والتعاون غير المباشر.

كما أن تزامن أزمة البحر الأحمر مع الصراع الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران يضيف طبقةً إضافية من التعقيد

كما أن تزامن أزمة البحر الأحمر مع الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران يضيف طبقةً إضافية من التعقيد إلى السياسات الإقليمية. فعلى الرغم من استخدام المضيق أحيانًا كأداة ضغط لخفض التصعيد، إلا أنه في المقابل يرفع من مخاطر العمليات ضد القوات الأمريكية في المنطقة، نتيجة توسع نفوذ الحوثيين وإيران، ما ينعكس سلبًا على قدرة واشنطن على إدارة الملف بفعالية.

وتشير التقديرات إلى أن العقوبات الحالية محدودة الفاعلية، إذ يواصل الطرفان الاستفادة من شبكات التهريب والأنشطة غير المشروعة. وتشمل العقوبات المفروضة على الحوثيين عادةً تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر توريد السلاح. إلا أن هذه الإجراءات لا تُحقق أثرًا ملموسًا على نطاق واسع، بسبب الاعتماد المستمر على مصادر تمويل غير قانونية، فضلاً عن أن حظر السفر يفقد جزءًا من فعاليته نتيجة وجود ثغرات تشغيلية ووسائل اتصال بديلة.

ورغم أن العمليات البحرية وقوات المراقبة البحرية والبعثات الأمنية تُعد أكثر فاعلية نسبيًا من العقوبات، فإن التحديات البنيوية لا تزال قائمة. وقد أفادت «جمعية خبراء العقوبات المعتمدين» بأن قوات الشرطة البحرية في بونتلاند والقوات البحرية الدولية ساهمت في الحد من بعض أنشطة القرصنة. كما أشار «الاتحاد الدولي لتأمين الملاحة البحرية» إلى أن عملية الاتحاد الأوروبي «أسبيدس» أسهمت في زيادة حركة السفن عبر البحر الأحمر، ورفعت مستوى الاستقرار النسبي في الممر الملاحي.

ومع أن نجاح الهدنة في تقليل الهجمات يُعد إنجازًا مهمًا، إلا أن السياسات الحالية لم تنجح في معالجة أو وقف العلاقة المتنامية بين الحوثيين وحركة الشباب الممتدة منذ عقد. إذ إن التعامل مع كل طرف بشكل منفصل لم يؤثر على الطرف الآخر، وهو ما يمثل جوهر المشكلة.

كما أن هناك قصورًا جزئيًا في فعالية العمليات الدولية، بما في ذلك عملية "أسبيدس" والوجود البحري الدولي. فرغم نجاحها في تقليل القرصنة وزيادة حركة الشحن، إلا أن شبكات التهريب والتجارة غير المشروعة لا تزال تعمل عبر البحر الأحمر وخليج عدن، دون أن يتم كبح هذا التعاون بشكل فعّال.

إن تفكيك هذه العلاقة والحد من تطور هذه الجماعات يتطلب سياساتٍ أكثر تركيزًا. فعلى سبيل المثال، يمكن للقوات البحرية الدولية غير المنخرطة في نزاعات عسكرية توسيع وجودها في المضيق وخليج عدن عبر زيادة عدد السفن أو تعزيز قدرات المراقبة الساحلية، بدلاً من الانخراط في عمليات قتالية مباشرة.

ويتمثل الهدف في تعزيز المراقبة البحرية متعددة الجنسيات الحد من نجاح عمليات التهريب. ومع زيادة الحضور البحري، يمكن رفع مستوى التفتيش والمتابعة، وبالتالي خفض معدلات نجاح هذه العمليات.

ويمكن تنسيق هذا الجهد عبر الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن أو عبر أطرٍ أمنية بحرية إقليمية، مع تعزيز تبادل المعلومات بين القوات المشاركة، أو من خلال «القوات البحرية المشتركة» التي تنشط بالفعل في المنطقة.

في المحصلة، تتمثل أبرز نتائج العلاقة المتنامية بين الحوثيين و«حركة الشباب» في قدرتهم على تجاوز القيود القائمة وتوسيع نطاق نفوذهم. وقد بدأت بالفعل آثار هذه العلاقة بالظهور في البحر الأحمر وإسرائيل والعمليات الأمريكية، ومن المرجح أن تتفاقم إذا ما توسّع النفوذ الحوثي داخل «حركة الشباب».

وعليه، فإن كبح هذه العلاقة وتوجيه سياساتٍ أكثر شمولية تجاه الطرفين يُعدّ ضرورةً ملحّة للحد من توسّع نفوذهما وأفكارهما وقدراتهما.

https://theowp.org/reports/the-intensifying-houthi-and-al-shabaab-/relationship-red-sea-us-implications

فخّ الممرّين الاستراتيجيين في الشرق الأوسط

THE NATIONAL INTEREST

فيكتوريا-كاتارينا فليك

لا يزال احتمال إغلاق كلٍّ من مضيق هرمز ومضيق باب المندب قائمًا، بما ينطوي عليه ذلك من تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي.

كان مشروع «الحرية» — وهو الجهد الأمريكي لمرافقة السفن التجارية عبر مضيق هرمز، الذي انطلق في 5 مايو — قد عُلّق بصورة مفاجئة بعد وقت قصير من الإعلان عنه، إذ أشار الرئيس دونالد ترامب إلى «تقدّم كبير نحو اتفاق محتمل مع إيران». غير أن تعليق هذه المبادرة — التي أسفرت، في الأصل، عن هجمات إيرانية استهدفت موانئ وبُنى تحتية ساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة — لا يعني نهاية الضغوط الأمريكية المفروضة على الموانئ الإيرانية.

وبالتالي، فإن ذلك لا يضع حدًا أيضًا للضغوط الكبيرة التي فرضتها الحرب في إيران على الاقتصاد العالمي. وكما أظهرت هذه الحرب، لم يعد الصراع محصورًا في ساحات المواجهة العسكرية؛ بل أصبح الضغط الاقتصادي أداةً مركزية ضمن أدوات الصراع، ولم يعد مضيق هرمز نقطة الاختناق الوحيدة في المنطقة.

ويمثّل مضيق باب المندب — الذي يحظى باهتمام أقل في النقاشات العامة — ممرًا بحريًا بالغ الأهمية يربط خليج عدن بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، ويقع بين اليمن في شبه الجزيرة العربية، وجيبوتي وإريتريا في القرن الأفريقي. وإذا قرر الحوثيون إغلاق هذا المسار أيضًا، فسيُجبر ذلك حركة النقل البحري العالمية على إعادة توجيه مساراتها عبر رأس الرجاء الصالح، بما يضيف آلاف الأميال إلى خطوط الملاحة، ويطيل زمن العبور لأسابيع إضافية، ويرفع التكاليف بمليارات الدولارات.

وبعبارة أخرى، تلوح في الأفق أزمة محتملة في ممرين استراتيجيين يمكن أن تُحدث صدمة إضافية في حركة التجارة العالمية. وقد يصبح هذا الوضع أكثر حدةً إذا استؤنفت الحرب.

إن الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز من جانب إيران — الذي تمر عبره نحو 20% من تجارة النفط والغاز العالمية في أوقات السلم — إلى جانب التهديدات المرتبطة بمضيق باب المندب، قد يؤدي إلى تعطيل ما يصل إلى ربع إمدادات الطاقة العالمية. ولا يُعد باب المندب مجرد ممر لنقل الطاقة، بل يمثل أحد الشرايين الرئيسية للتجارة العالمية والبوابة الجنوبية لقناة السويس. ومن شأن أي تعطيل مستمر فيه أن يُحدث آثارًا تتجاوز أسواق النفط بكثير، عبر زيادة تأخيرات الشحن، ورفع تكاليف النقل، وتعميق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في قطاعات متعددة من الاقتصاد العالمي.

وتعود هذه الهشاشة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، إلا أن التمدد الأمريكي المفرط استراتيجيًا في المنطقة أسهم، دون شك، في تفاقم المشكلة. كما أن الادعاء الأمريكي طويل الأمد بأن الانتشار العسكري الواسع والدائم في الشرق الأوسط يضمن حماية التجارة العالمية بات يفقد مصداقيته بوتيرة متسارعة.

ورغم أن الحوثيين يُعدّون جزءًا من محور المقاومة الإيراني ويتحركون ضمن إطار من التنسيق المرتبط بالهجمات التضامنية، فإنهم أظهروا قدرة واضحة على اتخاذ قرارات مستقلة وامتلاك دوافع خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على المضيق. كما أن قدرتهم على السماح بمرور السفن أو تقييد حركتها بصورة انتقائية وفقًا للاعتبارات السياسية، تعكس أن النفوذ في باب المندب بات يُمارَس بصورة متزايدة عبر أدوات الإكراه والضغط.

ومع ذلك، فإن قرارهم عدم فرض حصار كامل — حتى في ظل الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز — يشير إلى تبنّي استراتيجية محسوبة تقوم على الحفاظ على المضيق بوصفه أداة نفوذ مستدامة. فمن خلال ضبط مستوى التعطيل، بدلاً من وقف حركة الملاحة بالكامل، يستطيع الحوثيون زيادة الكلفة الاقتصادية والسياسية تدريجيًا على حركة الشحن المرتبطة بالولايات المتحدة، مع تجنب الانزلاق نحو مواجهة مفتوحة.

حتى في حال تعرض إيران لهزيمة استراتيجية، فإن ذلك لن يؤدي تلقائيًا إلى معالجة إشكالية مضيق باب المندب. فالإطار السياسي الأمريكي الذي يتعامل مع الحوثيين بوصفهم مجرد وكيل تابع لإيران، وبالتالي قابلين للاحتواء أو التأثير عبر تسوية مع طهران، يظل إطارًا غير مكتمل من الناحية التحليلية.

وفي حين يتمثل الهدف الآني في إعادة ضمان انسيابية حركة التجارة البحرية، فإن الاعتبار طويل الأمد ينبغي أن ينصبّ على تقليص احتمالات إعادة توظيف أيٍّ من المضيقين كأداة للضغط أو الإكراه الجيوسياسي. ولا يزال مدى قدرة الولايات المتحدة أو شركائها في الخليج على التعامل مع هذه الإشكالية بفعالية موضع تساؤل.

وقد كشفت هذه الحرب عن مستوى مرتفع من الهشاشة لدى أحد أبرز شركاء الولايات المتحدة في الخليج: المملكة العربية السعودية. إذ بات مضيق باب المندب ممرًا محوريًا لشحنات النفط السعودي التي أُعيد توجيهها من الخليج العربي نتيجة الاضطرابات في مضيق هرمز.

ورغم إعلان شركة أرامكو السعودية عن أرباح بلغت 32.5 مليار دولار في الربع المنتهي في مارس — وهو تطور مالي إيجابي للمملكة — فإن البنية التحتية السعودية من خطوط الأنابيب والموانئ على الساحل الغربي لا تزال غير مؤهلة لاستيعاب التحويل واسع النطاق في مسارات الصادرات النفطية بكفاءة.

وفي حال تعرض باب المندب بدوره لاضطرابات، فإن شحنات النفط السعودية ستواجه اختناقات لوجستية كبيرة، ما سيؤدي إلى إعادة توجيه جزء من التدفقات شرقًا عبر قناة السويس والبحر المتوسط، وهو ما سينتج عنه ارتفاع ملحوظ في أزمنة العبور وتكاليف الشحن، وتفاقم مستويات الهشاشة الاقتصادية المرتبطة بسلاسل الإمداد.

وقد وصفت وكالة الطاقة الدولية بالفعل الاضطرابات في مضيق هرمز بأنها صدمة غير مسبوقة لأسواق الطاقة العالمية، في حين أن حدوث أزمة متزامنة في كلا الممرين من شأنه أن يهدد الاقتصاد العالمي على نطاق أوسع. ومع تعمّق ترسّخ الحوثيين وتزايد هشاشة السعودية، تواجه الولايات المتحدة مهمة أكثر تعقيدًا في الحفاظ على النظام الإقليمي مقارنة بما كان عليه الوضع في بداية الحرب.

وفي ظل هذه الظروف، تمتلك جميع الأطراف مصلحة في التوصل إلى شكل من أشكال التفاهم العملي أو التعايش المؤقت (modus vivendi) في مضيق هرمز، حتى وإن تحقق ذلك من دون العودة إلى الوضع القائم قبل الحرب الذي تفضله واشنطن.

صراع السيطرة في البحر الأحمر

تيريزا نوغيرا بينتو

تشكل الموانئ وممرات التجارة في البحر الأحمر ساحةً مركزيةً للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية.

الخلاصـــة:

- **أصبح البحر الأحمر بؤرةً للتنافس الجيوستراتيجي المتصاعد.**
- **تسهم الموانئ والقواعد العسكرية وممرات التجارة في إعادة تشكيل الاصطفافات الإقليمية.**
- **قد يؤدي استمرار حالة عدم الاستقرار إلى تعطيل التجارة العالمية وتدفقات الطاقة.**

أصبحت مسألة الترابط (Connectivity) مصدرًا رئيسيًا للتأثير الجيو-اقتصادي، كما يتجلى في مبادرة الحزام والطريق الصينية أو الممر الاقتصادي الهندي–الشرق أوسطي–الأوروبي المزمع تطويره. ويُعد البحر الأحمر، الذي يربط بين قناة السويس ومضيق باب المندب، مثالاً بارزًا على هذا النمط من التنافس.

وتسعى الأطراف الإقليمية والدولية إلى تعزيز نفوذها عبر الموانئ والقواعد العسكرية والكابلات البحرية وخطوط السكك الحديدية ومسارات الطاقة ومراكز الخدمات اللوجستية. ومع ذلك، لا تهيمن قوة واحدة على المنطقة، بل تتنافس دول الخليج والقوى العالمية والدول الساحلية الأفريقية، إلى جانب فاعلين من غير الدول، مثل الحوثيين — وهي حركة مسلحة في اليمن مدعومة من إيران — وحركة الشباب، وهي جماعة جهادية مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة، ضمن اصطفافات متغيرة وغير مستقرة.

مناطق النفوذ الصيني والأمريكي

تُعد الولايات المتحدة والصين خصمين استراتيجيين في المنطقة. وتستضيف جيبوتي، الواقعة عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، معسكر كامب ليمونييه، وهو القاعدة العسكرية الدائمة الوحيدة للولايات المتحدة في أفريقيا. وعلى بُعد نحو 10 كيلومترات فقط تقع قاعدة الدعم التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي، وهي أول قاعدة عسكرية خارجية للصين.

ويبدو الحضور الصيني أكثر وضوحًا في الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية للنقل والربط. ويُعد البحر الأحمر جزءًا محوريًا من مبادرة «طريق الحرير البحري»، إذ يمر عبره نحو ثلث التجارة البحرية بين الشرق والغرب.

إضافةً إلى ذلك، يُعد البحر الأحمر مسارًا حيويًا لأمن الطاقة الصيني، وقد استثمرت بكين في البنية التحتية عبر المنطقة، بما في ذلك في الدول الأفريقية. وكانت مصر، على وجه الخصوص، مقصدًا لاستثمارات صينية كبيرة، إذ تجاوزت الاستثمارات التراكمية في منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري لقناة السويس (SETC)، وهي إحدى نقاط الارتكاز في طريق الحرير البحري، خمسة مليارات دولار بحلول نهاية عام 2025.

حقائق وأرقام: جغرافيا البحر الأحمر

- يمتد البحر الأحمر لنحو 2250 كيلومترًا من قناة السويس إلى مضيق باب المندب.
- يبلغ عرضه عند أضيق نقطة نحو 30 كيلومترًا.
- الدول المطلة عليه هي: جيبوتي، مصر، إريتريا، إسرائيل، الأردن، السعودية، السودان، واليمن.
- يُعد من أكثر بحار العالم ملوحةً، نتيجة ارتفاع معدلات التبخر وانخفاض معدلات هطول الأمطار.
- يمر عبره نحو 12% من التجارة العالمية.
- تمر نحو 30% من حركة الحاويات العالمية عبر قناة السويس.
- تؤدي إعادة توجيه السفن عبر رأس الرجاء الصالح إلى إضافة ما بين 10 و14 يومًا إلى زمن الشحن بين آسيا وأوروبا.
- من المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة الأوسع إلى 1.3 مليار نسمة بحلول عام 2050.
- تتبنى دول البحر الأحمر، بوتيرة متسارعة، أنظمة غير مأهولة، وطائرات مسيّرة، وتقنيات تنسيق رقمي.

وتلعب جيبوتي دورًا محوريًا في الاستراتيجية الإقليمية لبكين. فإلى جانب كونها منصة لتموضع القوة العسكرية

الصينية، تُعد ركيزةً أساسيةً في مبادرة طريق الحرير البحري وطريق الحرير الرقمي عبر نظام كابلات «باكستان وشرق أفريقيا وأوروبا» (PEACE). كما تُعد الصين الدائن الرئيسي لإريتريا، حيث موّلت بنية تحتية حيوية، ووسّعت نفوذها في السودان عبر تمويل السكك الحديدية ومصافي النفط وتعزيز قدرات ميناء بورتسودان.

أما الوجود الأمريكي في الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر، فيرتكز أساسًا على مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية، وهما من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

ويظل حضور الاتحاد الأوروبي محدودًا نسبيًا، رغم أن تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج والقرن الأفريقي يمثل هدفًا استراتيجيًا مهمًا. وفي عام 2022، صنّف الاتحاد الأوروبي شمال غرب المحيط الهندي، بما في ذلك الامتداد البحري الرابط بين أوروبا وآسيا، منطقةً ذات أهمية بحرية استراتيجية. كما دعم بعثات أمنية مثل عملية أتالانتا (Operation ATALANTA)، بعثة يوكاب الصومال، بعثة بناء القدرات التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال (EUCAP Somalia)، وعملية أسبيدس (Operation ASPIDES)لحماية الملاحة من هجمات الحوثيين.

كما عززت تركيا وجودها في القرن الأفريقي عبر توسيع نفوذها القائم على التعاون العسكري، بما في ذلك «دبلوماسية الطائرات المسيّرة»، إلى جانب المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية.

خصومات قديمة وتحالفات ناشئة

أصبح البحر الأحمر ساحةً مركزيةً للتنافس والتعاون بين دول الخليج والدول المجاورة. فقد كثّفت إيران والسعودية والإمارات وإسرائيل من تعاونها مع الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر عبر الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا وتوسيع الشراكات الأمنية.

وبالنسبة لإسرائيل، يُعد ميناء إيلات ذا أهمية استراتيجية، إذ يوفّر لها المنفذ البحري المباشر الوحيد إلى المحيط الهندي، ويضمن استقلالها عن قناة السويس.

ومنذ عام 1979، سعت إيران، في إطار خطابها المناهض للإمبريالية، إلى توسيع نفوذها في عدد من الدول الأفريقية. وكانت طهران حليفًا رئيسيًا لعمر البشير في السودان، من خلال تقديم الدعمين العسكري والمالي. كما تعمقت علاقاتها مع مصر عقب وصول محمد مرسي إلى السلطة عام 2012.

حقائق وأرقام: دول البحر الأحمر

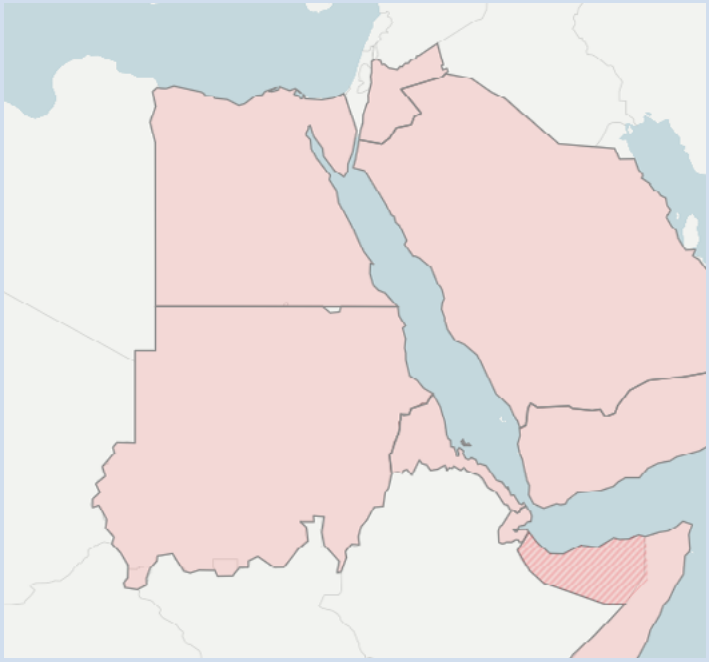

في إطار اتفاقات أبراهام لعام 2020، وهي مبادرة تقودها الولايات المتحدة لإعادة تشكيل الديناميكيات الإقليمية، قامت إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع عدد من الدول، بما في ذلك الإمارات والمغرب والسودان. وفي ديسمبر 2025، اعترفت إسرائيل بصوماليلاند، التي أعلنت لاحقًا نيتها الانضمام إلى الاتفاقات. وقد أتاح هذا الترتيب مساحةً للتعاون غير الرسمي بين دول تتقاطع مصالحها في مواجهة إيران ووكلائها، بما في ذلك الحوثيين، وفي تأمين حركة التجارة في البحر الأحمر.

أضحت الإمارات العربية المتحدة فاعلاً رئيسيًا في ديناميكيات البحر الأحمر؛ إذ أنشأت عام 2015 قاعدةً عسكرية في ميناء عصب بإريتريا، ما مثّل توسعًا استراتيجيًا لافتًا. وإلى جانب حضورها العسكري، طوّرت أبوظبي شبكةً واسعةً من الممرات التجارية والمراكز اللوجستية، مع حضور متنامٍ في إثيوبيا والسودان وصوماليلاند.

ويُمثّل حضور شركة «موانئ دبي العالمية» (DP World) عنصرًا بنيويًا محوريًا في هذه الاستراتيجية، إذ تتولى إدارة عملياتٍ لوجستية وموانئية رئيسية في ميناء بربرة في صوماليلاند، إلى جانب توسّع حضورها التشغيلي في إقليم بونتلاند شبه الذاتي. وفي السياق ذاته، تطوّرت العلاقات بين الإمارات وإثيوبيا لتأخذ طابعًا استراتيجيًا متداخل الأبعاد، بما يجعلها أحد المكونات البنيوية في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، ولا سيما عبر مسارات التعاون الأمني والاستثمار واتفاقيات الموانئ والهجرة.

كما لعبت الإمارات، إلى جانب السعودية، دورًا وسيطا في اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا عام 2018.

وأفضت المنافسة والتوترات بين إيران وإسرائيل، وكذلك بين قطر والإمارات، إلى نشوء شراكة إسرائيلية–إماراتية متنامية في البحر الأحمر، تقوم على تداخل الاعتبارات الأمنية والمصالح الجيو-اقتصادية.

الآفاق السياسية والأمنية

يعتمد مستقبل البحر الأحمر أيضًا على تطورات الدول الأفريقية المطلة عليه، بما في ذلك جيبوتي ومصر وإريتريا وإثيوبيا والصومال وصوماليلاند والسودان. وتظل مصر دولةً محورية، إذ يمر عبر قناة السويس نحو 40% من تجارة الاتحاد الأوروبي مع آسيا.

ورغم فقدان إثيوبيا منفذها المباشر إلى البحر عقب استقلال إريتريا، فإن موقعها الجغرافي وطموحاتها الإقليمية المتزايدة يجعلان منها فاعلاً مركزيًا في جغرافيا البحر الأحمر.

وكحال نظرائها في شبه الجزيرة العربية، تعيش بعض هذه الدول الأفريقية حالةً من عدم اليقين السياسي العميق، حيث تتشكل نتائجها الداخلية وتتأثر في الوقت ذاته بالتوازنات الجيوسياسية الإقليمية.

ومن المتوقع أن تُجري إثيوبيا انتخابات عامة في يونيو، في بيئة ما بعد الحرب الهشة التي أعقبت الصراع في تيغراي، مع تصاعد التوترات المرتبطة بالنظام الفيدرالي الإثني، رغم التحسن النسبي في المؤشرات الاقتصادية.

أما الصومال، فلا يزال يسير في مسار استقرارٍ هشّ وغير مكتمل، إذ تتشكّل ديناميكياته الداخلية بصورة متزايدة بفعل المنافسات الإقليمية، بينما تواصل حركة الشباب تلقي دعمٍ خارجي.

وبالنسبة السودان، الذي يضم نحو ثلث الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، فيمرّ بمرحلة أشدّ هشاشة. فالحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لا تزال مستمرة، مع تزايد حضور روسيا ومصر إلى جانب الجيش، في حين أصبحت البلاد ساحةً لتنافس سعودي–إماراتي، حيث تدعم السعودية القوات المسلحة السودانية، بينما تدعم الإمارات قوات الدعم السريع.

السيناريوهـات

رافقت التحولات الكبرى في النظام الدولي منذ عام 1945 نشوء بؤر جيوسياسية جديدة. ويعكس البحر الأحمر هذا النمط، إذ تحوّل من مجرد فضاء للتواصل الاقتصادي إلى ساحة مركزية للتنافس الجيوسياسي والجيو-اقتصادي.

ويعتمد الوضع الراهن على مآلات الصراع في إيران وعلى البيئة الأمنية في مضيق هرمز. فاستمرار عدم الاستقرار في هذا المضيق من شأنه أن يعزز الأهمية الاستراتيجية لممر البحر الأحمر، وأن يزيد من حوافز القوى الخارجية لتعزيز حضورها ونفوذها فيه.

ولا يخدم إضعاف إيران بالضرورة المصالح الصينية، إذ تستفيد بكين من بيئة تتنافس فيها الأطراف في مضيق هرمز والبحر الأحمر ضمن مستويات مضبوطة من عدم الاستقرار المحلي، بينما تبقى أصولها ومصالحها محمية نسبيًا. ومع ذلك، فإن استمرار هذا النمط من عدم الاستقرار قد يُظهر أيضًا مكامن هشاشة في الارتكاز الاستراتيجي الصيني.

الأرجح: إدارة التنافس بين القوى العالمية والإقليمية

يُعدّ السيناريو الأكثر ترجيحًا استمرار حالة التجزؤ، مع تطور تدريجي نحو إدارة تنافسية ضمن إطار هيمنة مرنة لتحالفٍ ناشئ. ويعزز هذا المسار بيئةً عالمية تتسم بالتقلب، وتجزؤ أنظمة التجارة، وتزايد توجه الدول نحو تقليص الانكشاف على المخاطر الجيوسياسية.

ويُعد استقرار إثيوبيا شرطًا ضروريًا، وإن لم يكن كافيًا، لترسخ هذا المسار، الذي قد يُفضي إلى تعزيز مثلث تعاون غير رسمي يجمع بين إثيوبيا وإسرائيل والإمارات.

الأقل احتمالاً: مواجهة مسلحة

مع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال التصعيد إلى مواجهة عسكرية مفتوحة. فالمنطقة تُعدّ من أكثر الممرات البحرية عسكرةً في العالم، وأي خطأ في الحسابات قد يؤدي إلى اندلاع صراع واسع النطاق.

وأي صراع ممتد يشمل دولتين أو أكثر من دول البحر الأحمر سيؤدي إلى تعطيل التجارة الدولية بصورة كبيرة، ويدفع شركات الشحن إلى استخدام مسار رأس الرجاء الصالح الأطول. كما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة، بما يعكس تداعيات الاضطرابات في مضيق هرمز.

علاوةً على ذلك، قد يؤدي هذا النمط من التصعيد إلى ترسيخ تكتلات متنافسة. أما بالنسبة لأوروبا، فإن هذا السيناريو، إلى جانب تداعياته الاقتصادية، قد يفاقم الضغوط المرتبطة بالهجرة القادمة من القرن الأفريقي.

https://www.gisreportsonline.com/r/red-sea-geopolitics/

روسيا تستقطب يمنيين مقابل حوافز مالية للقتال في أوكرانيا

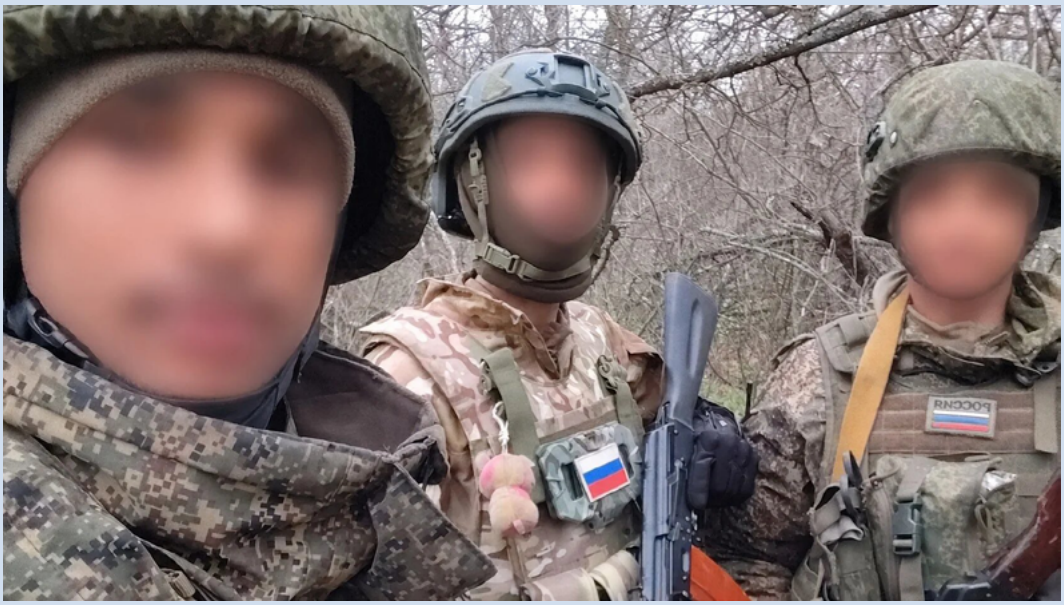

MIDDLE EAST EYE

بينما خُدع بعض اليمنيين للقتال على خطوط المواجهة الأمامية، انضمّ آخرون عن دراية، مدفوعين برواتب مرتفعة ووعد بالحصول على الجنسية الروسية.

تعمل روسيا على استقطاب مقاتلين يمنيين للمشاركة في حربها ضد أوكرانيا عبر تقديم حوافز مالية كبيرة ورواتب شهرية، إلى جانب وعود بالحصول على الجنسية الروسية، وفق ما ذكره مصدر «ميدل إيست آي».

وأفادت عدة مصادر لـ«ميدل إيست آي» بأن شبانًا يمنيين سبق أن قاتلوا على خطوط المواجهة في تعز أو مأرب أو على الحدود السعودية — سواء ضمن قوات الحوثيين أو القوات الحكومية اليمنية أو تشكيلات مسلحة مدعومة من الإمارات — يتلقون عروضًا برواتب مرتفعة ومكافآت تفوق بكثير الرواتب العسكرية في اليمن، ما يجعل الحرب في أوكرانيا بالنسبة إليهم منفذًا ماليًا مربحًا، وإن كان شديد المخاطر، للهروب من الفقر.

وكانت عائلة أحمد نبيل وأصدقاؤه، وهو شاب يمني كان يقاتل حتى العام الماضي ضمن قوات الحرس الجمهوري على الساحل الغربي لليمن، من بين عشرات الأشخاص الذين أكدوا انتقاله إلى روسيا خلال العام الماضي.

وقال فوزي، وهو جندي قاتل إلى جانبه في الحرس الجمهوري، إن نبيل، رغم راتبه الشهري البالغ نحو 260 دولارًا — وهو ما يعادل تقريبًا راتب محاسب متمرس — وجد أن فرصة الحصول على دخل أفضل في روسيا يصعب تجاهلها.

وقال فوزي: «في منتصف عام 2025، قرر نحو 10 جنود، من بينهم نبيل، السفر إلى روسيا. ويبدو أنهم كانوا على تواصل مع شخص موجود بالفعل هناك، لكننا لم نكن على علم بذلك».

وأضاف: «حاولنا نصحهم، وأخبرناهم بأن القتال هناك خطير، لكنهم أكدوا أنهم يمتلكون خبرة كافية للقتال في أي جبهة في العالم».

ومنذ عام 2022، عندما غزت روسيا أوكرانيا وسيطرت على نحو 20% من أراضيها، ظهرت تقارير تفيد بأن يمنيين خُدعوا للقتال لصالح روسيا، غالبًا بعد تلقي وعود بوظائف مدنية ذات رواتب مرتفعة.

لكن فوزي قال إن جميع الجنود الذين خدم معهم وسافروا إلى روسيا كانوا يدركون أنهم سيتوجهون إلى خطوط المواجهة الأمامية.

«عندما أُبلغت بهذه العروض، فكرت شخصيًا في الانضمام إلى المعارك في أوكرانيا»

وأضاف: «لكن عندما رأيت أن معظم زملائي لم يعودوا، تراجعت عن الفكرة، وأدركت أن تلك المكافآت المالية ستُدفع من دمائنا».

ورغم التقارير التي تتحدث عن مقتل يمنيين أو اختفائهم في غابات أوكرانيا، قال إن المزيد من المقاتلين يغادرون يوميًا، مقتنعين بأن خبرتهم القتالية ستساعدهم على البقاء.

مقاتلون يطالبون بالعودة إلى الوطن

خلال العام الماضي، بدأ عدد من المقاتلين اليمنيين بنشر تحديثات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تصف «الواقع» على الأرض.

وأفادت بعض المنشورات بأن اليمنيين الذين يصلون إلى جبهات القتال يُمنعون عادةً من المغادرة حتى استكمال عقدٍ مدته عام واحد مع الجيش الروسي.

كما وصفت منشورات عديدة ظروفًا أشد قسوة من تلك التي واجهوها خلال الحرب الدامية في اليمن، متضمنةً تحذيرات صريحة لآخرين بعدم القدوم.

في المقابل، توقفت بعض الحسابات التي كانت «ميدل إيست آي» تتابعها عن النشر منذ عدة أشهر، ما أثار تكهنات بأن أصحابها ربما قُتلوا في المعارك.

وطالب عددٌ قليل ممن ظهروا في مقاطع فيديو الحكومة اليمنية بالتدخل لمساعدتهم على العودة إلى البلاد.

وحتى الآن، لم تتخذ الحكومة اليمنية أي إجراء علني، كما لا توجد أرقام رسمية بشأن عدد اليمنيين الذين يقاتلون في أوكرانيا، نظرًا لأن معظمهم يسافرون عبر وسطاء غير رسميين بدلاً من القنوات الرسمية.

وقالت أم توحيد، التي تؤكد أن ابنها قُتل في أوكرانيا بعد سفره إلى روسيا دون علمها، إنها تأسف لعدم تمكنها من دفنه. وأضافت: «كان ابني يقاتل على الحدود مع السعودية، لكنني صُدمت قبل خمسة أشهر عندما اكتشفت أنه سافر للقتال في أوكرانيا».

وأضافت: «لم أكن راضية عن ذلك، وطلبت من زوجته أن تحثه على العودة، لكن قيل لي إن ذلك مستحيل».

وقالت إنها توسلت إلى الأقارب والجيران للمساعدة في إعادته، لكنها تلقت الشهر الماضي الخبر الذي كانت تخشاه.

وأضافت: «سمعت زوجة توحيد تبكي وتصرخ. عندها أدركت أن توحيد قد قُتل».

وتابعت: «لا أتذكر ما حدث بعد ذلك، لكن يبدو أنني أُغمي عليّ لبعض الوقت قبل أن أستيقظ وأجد العائلة كلها حولي، الجميع باستثناء توحيد، الذي رحل إلى الأبد».

وكان توحيد، وهو أب لثلاثة أطفال، قد التحق في البداية بالقتال على الحدود السعودية لتأمين احتياجات أسرته. وفي النهاية، قالت والدته إن أمنيتها الأخيرة كانت أن تراه للمرة الأخيرة.

وأضافت: «كان آخر أمل لي أن أرى جثمانه، لكن ذلك كان مستحيلاً أيضًا».

وبعد أن عجزت عن مواصلة الحديث عن ابنها، وجهت تحذيرًا إلى العائلات الأخرى:

«لا تسمحوا لأزواجكم وأبنائكم بالانضمام إلى الحروب، سواء في اليمن أو في أوكرانيا، لأن ألم هذه الخسارة لا يُنسى».

«هذه ليست حربنا»

تُعارض كثير من العائلات اليمنية فكرة قتال أبنائها في أوكرانيا، لكن بالنسبة إلى المقاتلين أنفسهم، تمثل هذه الرحلة في كثير من الأحيان محاولةً يائسة للهروب من الفقر.

وقال محمود الصبري، البالغ من العمر 37 عامًا، إنه قاتل في عدة جبهات داخل اليمن. وفي أواخر عام 2025، أخبر عائلته بأنه سيسافر للعمل في مطعم في جيبوتي، الدولة الصغيرة الواقعة في القرن الأفريقي. ورغم أنه سافر بالفعل إلى هناك، اكتشفت عائلته لاحقًا أنه واصل طريقه إلى روسيا.

وقال والده مصطفى: «لا أحد يسعد برؤية ابنه يقاتل في أوكرانيا». وأضاف: «هذه ليست حربنا، ولا أعرف ما الذي دفع ابني إلى المشاركة فيها».

وأكد مصطفى أن ابنه لم يكن مدفوعًا بالمال وحده، مرجحًا أنه ربما تعرض للتضليل. وقال: «أخبرني أنه مسافر للعمل في جيبوتي، ثم صُدمنا عندما اكتشفنا أنه في روسيا. لا أستطيع التحدث إليه الآن، لكنني آمل أن يعود قريبًا لنعرف الحقيقة».

وكانت آخر مرة تواصلت فيها العائلة مع محمود في أوائل أبريل، عندما أخبرهم بأنه موجود في إحدى الغابات مع مقاتلين آخرين. وأضاف والده: «لا نعرف ما إذا كان حيًا أم ميتًا أم محتجزًا، لكنني آمل أن نسمع صوته قريبًا».

وقال الصحفي والمراقب محمد علي إن معظم اليمنيين الذين يسافرون إلى روسيا اليوم يدركون أنهم سيشاركون في القتال، لكن بعض موجات التجنيد السابقة شابتها عمليات تضليل مارسها وسطاء.

وقال: «يُخبر الوسطاء الضحايا بأنهم سيعملون في وظائف مدنية، مثل العمل في مطاعم أو مزارع. لكن عندما يصلون إلى روسيا، يجدون أنفسهم في معسكرات عسكرية، ولا يكون أمامهم خيار سوى توقيع عقود عسكرية لمدة عام واحد».

وأضاف أن هذا النمط من الخداع كان أكثر شيوعًا بين المجموعات التي أُرسلت خلال عام 2023 وبداية عام 2024، في حين يبدو أن معظم المجندين مؤخرًا يدركون تمامًا أنهم متجهون إلى جبهات القتال.

وأشار إلى أن «تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم انتظام صرف الرواتب في الجيش اليمني والتشكيلات العسكرية الأخرى لعبا دورًا رئيسيًا في دفع المقاتلين اليمنيين إلى السفر نحو روسيا بحثًا عن دخل أفضل».

وفي العام الماضي، أفادت «ميدل إيست آي» بأن شبانًا أردنيين جرى استدراجهم عبر وعود بوظائف آمنة ومرتفعة الأجر في روسيا، لكنهم أُجبروا لاحقًا على القتال في أوكرانيا تحت وطأة التهديد والخداع والعقود المزيفة.

وفي مارس، أقر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بوجود أجانب يقاتلون في أوكرانيا، لكنه قال إن حكومته لا توظف أو تجند أشخاصًا للقتال ضد إرادتهم.

وقال: «المتطوعون يصلون إلى هناك وفقًا للقانون الروسي بشكل كامل».

وتواصلت «ميدل إيست آي» مع وزارات الخارجية اليمنية والروسية والأوكرانية لطلب تعليق، لكنها لم تتلقَّ أي رد حتى وقت النشر.

https://www.middleeasteye.net/news/russia-lures-yemen-soldiers-cash-incentives-fight-against-ukraine

تجزؤ هياكل السلطة في اليمن

تريشناخي باراشار

الملخـص:

شهدت اليمن تحولاتٍ عميقة أفضت إلى نشوء نظام حكمٍ مجزّأ يتسم بتداخلٍ تنافسي في مراكز السلطة، حيث يتوزع التحكم المؤسسي جغرافيًا بين فاعلين من غير الدول.

وفي ظل غياب بنية حكمٍ موحدة، حافظت الجهات المحلية والشبكات غير الرسمية وأنظمة الدعم الخارجي، بصورة جماعية، على الحد الأدنى من الحوكمة وتقديم الخدمات، وذلك في سياق اقتصادٍ هش يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية.

ولا يعكس هذا التشكيل المتحوّل انهيارًا كاملاً للدولة، بل انتقالاً نحو نموذج حكمٍ تكيفي تشكّل بفعل الضرورة والتحولات البنيوية.

السيـــاق

لا يزال هيكل الحكم في اليمن يعكس الآثار التراكمية للحرب الأهلية، دون أي إعادة مركزية ذات مغزى لسلطة الدولة حتى مطلع عام 2026.

وتحتفظ الحكومة المعترف بها دوليًا، بقيادة مجلس القيادة الرئاسي اليمني برئاسة رشاد العليمي، بوجودٍ إداري محدود ومجزأ، فيما تضطلع القيادة بمهامها بصورة متكررة من خارج البلاد، ولا سيما من المملكة العربية السعودية، نتيجة القيود الأمنية والسياسية. وعمليًا، تظل السلطة مقسمة جغرافيًا، حيث يمارس فاعلون متعددون — أبرزهم الحوثيون والمجلس الانتقالي الجنوبي — سلطتهم في مناطق منفصلة.

وتواصل جماعة الحوثيين، المدعومة من إيران، تعزيز سيطرتها على أجزاء واسعة من شمال البلاد وغربها، بما في ذلك صنعاء. وقد توسعت هياكل الحكم التابعة لها لتشمل جباية الضرائب، وآليات التنظيم، وإنفاذ الأمن الداخلي. وفي المقابل، يحافظ المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة، على نفوذٍ واسع في أجزاء من الجنوب، مع استمراره في الدعوة إلى إقامة دولة جنوبية مستقلة.

وأدى هذا التجزؤ إلى إضعاف التماسك الوطني وتعطيل الأطر المالية والتخطيط التنموي طويل الأمد، ما أسفر عن تدهور اقتصادي حاد شمل فقدانًا واسعًا للدخل، وارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم مستويات الفقر. وبعد أكثر من عقد من الصراع، لا يزال أكثر من نصف السكان يعتمدون بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية لتأمين سبل العيش الأساسية، فيما تتواصل الأوضاع الإنسانية في اليمن في التدهور.

ويعكس المشهد الحالي في اليمن نظامًا واقعًا تحت الضغط، لكنه لم ينهَر بالكامل. وتشير الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لصياغة سياسات إصلاحية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى محاولات للحفاظ على الفاعلية المؤسسية وتنسيق الحكم. وفي المقابل، تواصل أطراف أخرى العمل بوصفها سلطات أمر واقع، مع المضي في أجنداتها الانفصالية. وبالنسبة لشريحة واسعة من السكان، تظل الأولوية متمثلة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوفير بيئة معيشية آمنة.

التداعيـــات

في ظل غياب حكومةٍ موحّدة، أصبح الحكم في اليمن مجزأً على نحوٍ بنيوي. وقد أدت الجغرافيا السياسية المنقسمة إلى تكيفٍ جذري في آليات الحفاظ على الخدمات الأساسية والنظام الاجتماعي، حيث طوّرت السلطات المحلية أنظمة حكمٍ موازية لسد الفراغ المؤسسي.

وفي الوقت الراهن، تُضعف ترتيبات تقاسم السلطة المتنافسة عملية صنع القرار المركزي وتحدّ من المساءلة السياسية، كما تعزز التحديات المستمرة المرتبطة بالشرعية.

وتترتب على تجزؤ السلطة في اليمن آثارٌ تشغيلية كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق وتنفيذ السياسات العامة، إذ يؤدي تعدد مراكز السلطة إلى تعقيد عمليات اتخاذ القرار. كما تواجه العمليات الإنسانية والتنموية عراقيل وقيودًا مستمرة. وتتفاقم هذه التحديات بفعل انعدام الأمن البحري في البحر الأحمر، حيث أدت أنشطة الحوثيين إلى تعطيل التجارة وسلاسل الإمداد. ونتيجة لذلك، يقلل هذا التجزؤ من الكفاءة التشغيلية العامة ومن قدرة الدولة على أداء وظائفها.

ويُبقي وجود فاعلين مسلحين متعددين ذوي مصالح متنافسة البيئة الأمنية شديدة التقلب. ولا توجد بنية قيادة موحدة، ما يسمح بانتشار الجماعات المسلحة المحلية، ويضعف أمن الحدود والملاحة البحرية، ويفتح المجال أمام تهديدات عابرة للحدود. وقد تحوّلت الديناميكيات الأمنية مؤخرًا من صراعٍ داخلي على السلطة إلى ديناميكيات مرتبطة بتفاعلات الصراع الإقليمي مع إيران، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات مباشرة على سلامة المدنيين.

ويتعمق الانقسام الاقتصادي في اليمن نتيجة تعدد الأنظمة النقدية، وتراجع الإيرادات الحكومية، واضطراب تدفقات التجارة. ويؤدي ذلك إلى تقويض ثقة المستثمرين وتقليص الوصول إلى النقد الأجنبي، مما يحد من تدفق الموارد المالية الخارجية. كما أثرت الاضطرابات البحرية الأخيرة على قنوات الاستيراد الرئيسية، ما أسهم في ارتفاع التكاليف ونقص الإمدادات. وفي الوقت الراهن، يستمر عدم الاستقرار الاقتصادي إلى درجة تجعل البلاد تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية والتحويلات المالية.

التوقعــات

المدى القصير (الآن – 3 أشهر)

من المرجح بدرجة كبيرة استمرار نمط الحكم المجزأ، مع مواصلة السلطات الفعلية إدارة المناطق الخاضعة لسيطرتها ضمن واقعٍ جغرافي منقسم.

ومن المتوقع أن يواجه مجلس القيادة الرئاسي اليمني تحديات في دمج وتثبيت المناطق التي استعادها مؤخرًا في جنوب وشرق البلاد.

وقد تشهد الأوضاع الاقتصادية تحسنًا محدودًا وقصير الأجل نتيجة حزمة التنمية المقدمة من المملكة العربية السعودية، غير أن ذلك لن يغيّر بصورة جوهرية من مواطن الضعف البنيوية في الاقتصاد الوطني.

المدى المتوسط (3 – 12 شهرًا)

من المرجح أن يعزّز مجلس القيادة الرئاسي اليمني قدراته الإدارية والاقتصادية.

وقد يسعى المجلس، بدعمٍ محتمل من المملكة العربية السعودية، إلى تيسير أو قيادة مفاوضات مع جماعة الحوثيين، وهو احتمالٌ واقعي. غير أن فعالية هذه المبادرات ستعتمد بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية لدى الأطراف الإقليمية.

المدى الطويل (أكثر من سنة واحدة)

في ظل استمرار القوى الخارجية في التأثير على المجال السياسي الداخلي، من المرجح أن يظل احتمال قيام سلطة سياسية موحّدة مسألةً معقّدة ومحاطة بتحدياتٍ هيكلية مستمرة.

https://bisi.org.uk/reports/fragmented-authority-structures-in-yemen

تجاوز المضائق: الحاجة إلى إعادة تصميم ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا في زمن الحرب

سينزيا بيانكو
أرتورو فارفيلي

كشفت الحرب المرتبطة بإيران حدود ممرٍ اقتصادي صُمّم لزمن السلم، ما يستدعي من الأوروبيين إعادة النظر في «الممر الاقتصادي للهند–الشرق الأوسط–أوروبا » في سياقٍ إقليمي باتت فيه طرق التجارة أهدافًا استراتيجية مباشرة.

لقد كبّدت الحرب في إيران الاقتصاد العالمي خسائر تُقدَّر بنحو 25 مليار دولار حتى الآن، ويمكن إرجاع جزءٍ كبير من هذه الخسائر إلى نقطة اختناق واحدة: مضيق هرمز. ويعكس هذا الانكشاف ضرورة إعادة صياغة مقاربة القادة الأوروبيين تجاه «ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا الاقتصادي (IMEC)، وهو مشروع طموح يربط السكك الحديدية والموانئ عبر إسرائيل والأردن ودول الخليج بهدف وصل أوروبا بشبه الجزيرة العربية والهند. وقد صُمّم هذا المشروع في الأصل لظروف السلم، إلا أنه يبدو اليوم أقل ملاءمة لبيئة تُستخدم فيها نقاط الاختناق البحرية بصورة متكررة كأدوات ضغط استراتيجية. لذلك، يتعين على صناع السياسات الأوروبيين إعادة تصميم الممر بما يتكيف مع المنطقة الرمادية الواقعة بين الحرب والسلام، والتي باتت تهيمن على المشهد الإقليمي.

ممرّ تجاوزته الأحداث

أدى إغلاق مضيق هرمز إلى إلحاق ضرر بالغ بصادرات دول الخليج؛ إذ تراجعت صادرات الكويت إلى مستويات شبه معدومة في أبريل، وانخفضت صادرات قطر بنسبة 90%. ولم تتمكن من الحفاظ على تدفقات صادراتها سوى الدول التي تمتلك مسارات بديلة، مثل الإمارات عبر ميناء الفجيرة، والسعودية عبر خط الأنابيب شرق–غرب وصولاً إلى موانئ البحر الأحمر. كما تتمتع الموانئ السعودية على البحر الأحمر بميزة إضافية تتمثل في تجاوز مضيق باب المندب، وهو نقطة اختناق أخرى قبالة اليمن سيطر عليها الحوثيون فعليًا بين عامي 2023 و2025. أما سلطنة عُمان، فقد كانت الدولة الوحيدة التي زادت صادراتها، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اعتبار إيران لها دولة محايدة، وإلى أن موانئها الرئيسية — صلالة والدقم وصحار — تقع خارج نطاق مضيق هرمز. وقد دفع هذا الضغط دول الخليج إلى البحث عن مسارات تتجنب المضيقين معًا.

وكانت الدول العربية والهند والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء يأملون في تقليص هشاشة الاعتماد على المضائق البحرية عند إطلاق «ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا الاقتصادي» (IMEC) عام 2023. إلا أن البيئة الجيوسياسية تغيّرت بصورة كبيرة منذ ذلك الحين.

فقد وفّرت «اتفاقات أبراهام» — وهي اتفاقيات التطبيع الموقعة عام 2020 بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان — إطارًا بدا أنه قد يفضي إلى تطبيع أوسع بين دول الخليج وإسرائيل، ومن ثم تسهيل تنفيذ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) ، غير أنه منذ هجوم إسرائيل على غزة عام 2023، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة ولبنان واليمن وإيران إلى زيادة حذر دول الخليج، بما في ذلك شركاء رئيسيون في الممر مثل السعودية، من أي انطباع يوحي بانحيازها إلى إسرائيل. كما زاد بنيامين نتنياهو من تعقيد المشهد من خلال طرح رؤية لما بعد الحرب تقوم على إعادة توجيه النفط والغاز الخليجيين عبر إسرائيل لتجاوز هرمز. ومن شأن تبني إسرائيل لهذا الطرح بصورة صريحة أن يحوّل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) إلى اصطفافٍ معادٍ لإيران، بما قد يستدعي هجمات مستمرة على بنيته التحتية من جانب إيران ووكلائها.

ومع ذلك، فإن استبعاد إسرائيل بالكامل من الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) لا يمثل خيارًا عمليًا، إذ قد يؤدي ذلك إلى عرقلة المشروع من قبل حلفائه، مثل الهند والولايات المتحدة، وكذلك بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها ألمانيا. وفي المقابل، لا تبدو السعودية ولا غيرها من الأطراف الإقليمية مستعدة لقبول اعتمادٍ بنيوي على إسرائيل للوصول إلى البحر المتوسط.

ويعني ذلك أن السعودية ودولاً عربية أخرى قد تكون مستعدة لتهميش مبادرات مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) إذا كانت تتطلب تبعية هيكلية لإسرائيل. فمنذ البداية، كان دور إسرائيل في الممر موضع جدل، أما اليوم، ومع تحول الوصول إلى الممر إلى ضرورة استراتيجية ملحّة، فقد أصبح الاعتماد على البنية التحتية الإسرائيلية عبئًا سياسيًا وأمنيًا يصعب على دول الخليج تحمله.

تنويع المسارات

إن المسارات التي يجري تطويرها خارج الإطار الأوروبي هي التي سترسم في نهاية المطاف شكل الممر الذي ستتعامل معه أوروبا. فالسعودية تسعى بالفعل إلى بدائل تقلّل الاعتماد على إسرائيل، وتبرز مصر — رغم غيابها عن التصور الأصلي لـ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) — بوصفها الوجهة الأولى لهذا التوجه، إذ ترغب الرياض في دمجها كمنفذٍ متوسطي مرتبط بمشروعها اللوجستي «نيوم». كما يجري العمل على إنشاء جسرٍ بري بقيمة 4 مليارات دولار يربط الساحل السعودي بشبه جزيرة سيناء المصرية. وفي السياق نفسه، تعمل شركات شحن مثل شركة البحر الأبيض المتوسط للشحن MSC على تطوير خدمات «الجسر البري السريع» بين أوروبا وأسواق الخليج عبر مصر والأردن، بما يتيح تجاوز مضيق هرمز، وإن كانت هذه المسارات لا تزال تعتمد على قناة السويس.

وبصورة أكثر طموحًا، يسعى مسؤولون سعوديون إلى تعزيز التقارب مع الحكومة السورية الجديدة والتعامل مع سوريا بوصفها حلقة وصل رئيسية على البحر المتوسط. ومن هذا المنطلق، تبدو الرياض مستعدة لضخ مليارات الدولارات في إعادة إعمار سوريا إذا كان ذلك سيجنبها الاعتماد على إسرائيل في مسارات النقل والتجارة الحيوية. وقد عملت بالفعل على إعادة توجيه مشاريع كابلات الألياف الضوئية المرتبطة بممر البيانات «من الشرق إلى المتوسط» عبر اليونان لتشمل سوريا بدلاً من إسرائيل. كما تروّج لممر سككي يربطها بالأسواق الأوروبية عبر تركيا وسوريا ومعبر الحديثة الأردني، المرتبط أصلاً بشبكة السكك الحديدية السعودية. ومع ذلك، لا يزال هذا المسار يواجه تحديات كبيرة، نظرًا لاستمرار عدم الاستقرار في سوريا والحاجة إلى تحديثات بنيوية واسعة في الأردن. ورغم ذلك، تبقى السعودية أكثر تحفظًا تجاه العراق، الذي تنظر إليه بوصفه واقعًا تحت نفوذ إيراني واسع.

لكن أيًّا من هذه المسارات لن يتحقق دون تنسيق سياسي معقد، وهنا تحديدًا يمكن لأوروبا أن تؤدي دورًا محوريًا.

إعادة تشكيل الممرات في بيئة إقليمية رمادية

ينبغي على القادة الأوروبيين الدفع نحو مقاربة براغماتية. ويجب أن يكون الهدف من إعادة تصميم الممر تعزيز القدرة على الصمود من خلال «التكرار المقصود للمسارات» (Redundancy)، أي إنشاء شبكة من الطرق البديلة القادرة على إعادة توجيه تدفقات التجارة عند وقوع الأزمات. ولا يمثل ذلك استجابة لمصالح دول الخليج فحسب، بل يخدم أيضًا مصلحة أوروبية مباشرة. فالممر الذي لا يحظى بدعم سياسي من شركائه العرب الرئيسيين، أو الذي تفتقر موانئه إلى الطاقة الاستيعابية اللازمة، لن يكون قابلاً للتنفيذ على المدى الطويل.

وتدعم الاعتبارات الاقتصادية واللوجستية هذا التوجه. فالموانئ الإسرائيلية، على سبيل المثال، لا تمتلك القدرة الكافية لاستيعاب زيادات كبيرة في حركة الشحن. فقد تعامل ميناء حيفا، أكبر موانئ إسرائيل، مع نحو 1.5 مليون وحدة مكافئة لعشرين قدمًا (TEU) خلال عام 2024، ما يجعله ميناءً متوسط الحجم مقارنة بميناء الإسكندرية الذي تعامل مع نحو 5.3 ملايين وحدة. ومن ثم، ينبغي أن يشمل الممر سلطنة عُمان وقطر كنقاط دخول بحرية وجوية على الجانب الآسيوي، نظرًا لوقوع موانئ عُمان خارج مضيق هرمز، ولما تتمتع به قطر من قدرات متقدمة في مجال الشحن الجوي.

كما أن الربط لا يقتصر على البنية التحتية وحدها، بل يمكن أن يشكل أيضًا منصةً لخفض التصعيد. لذلك، ينبغي على الأوروبيين إعطاء الأولوية للمشروعات التي تسهم في الاستقرار السياسي، من خلال دعم المسارات التي تضم أطرافًا إقليمية متعددة بدلاً من استبعاد بعضها، بما يخلق مصالح اقتصادية مشتركة تجعل أي استهداف لمسار واحد مكلفًا لجميع الأطراف. فعلى سبيل المثال، ومع توجه السعودية نحو تعزيز حضورها على ساحل البحر الأحمر، فإنها تعمّق علاقاتها الدبلوماسية مع الحوثيين وتوسّع نفوذها في جنوب اليمن. ويمكن لصناع السياسات الأوروبيين استثمار هذه الديناميكية لإحياء مشروع مؤجل منذ فترة طويلة يتمثل في إنشاء ممر يربط السعودية ببحر العرب عبر محافظة حضرموت اليمنية. وبدعم أوروبي، قد يمنح هذا الممر الفصائل الجنوبية اليمنية مصلحة اقتصادية مشتركة في التعاون، كما يمكن أن يشكل وسيلةً فعالة لتجاوز مضيق باب المندب، وهو نقطة الاختناق الاستراتيجية الأخرى في المنطقة.

ولا يعني دعم هذه المسارات التخلي عن مبدأ الدفاع عن حرية الملاحة في المضيقين، بل ينبغي على الأوروبيين التمسك به بوصفه قاعدةً أساسية وسابقةً معيارية يمكن تطبيقها على سائر نقاط الاختناق الاستراتيجية، وكذلك لتجنب دفع الدول الخليجية الأصغر نحو اعتمادٍ كامل على السعودية.

غير أن الواقع يشير إلى أنه لا توجد بنية تحتية استراتيجية آمنة في غياب بيئةٍ أوسع من خفض التصعيد. فبدون قدرٍ كافٍ من الاستقرار، يصبح كل مسارٍ جديد هدفًا محتملاً. ومع ذلك، ينبغي لهذه المشروعات أن تعزّز الدبلوماسية بدلاً من أن تحل محلها. وعلى صناع السياسات الأوروبيين الدفع نحو إنشاء آلياتٍ إقليمية لإدارة الأزمات ترسم خطوطًا حمراء واضحة لحماية البنية التحتية المدنية والتجارية، قبل أن تتحول الهجمات على طرق التجارة إلى أداةٍ افتراضية للضغط السياسي.

https://ecfr.eu/article/bypassing-the-straits-the-india-middle-east-europe-corridor-needs-a-wartime-redesign/

هدنة اليمن عام 2026

تمثل الهدنة في اليمن ظاهرة سياسية مركبة تتداخل فيها عناصر الاستقرار المحدود مع استمرار ديناميات الصراع، بما يجعلها حالة تجمع بين الردع الجزئي واحتمالات التفكك تحت تأثيرات جيوسياسية خارجية. ويقتضي فهم وضعها في عام 2026 إدراك أن اليمن لم يعد ساحة لحرب تقليدية قائمة على المناورة العسكرية، كما أنه لا يمكن تصنيفه ضمن حالة سلام مستقرة، بل بات أقرب إلى نمط من العنف منخفض الحدة والمعلّق، الذي تُعاد صياغته باستمرار وفق توازنات القوى الإقليمية والدولية.

انتهت الهدنة الرسمية التي رعتها الأمم المتحدة في عام 2022 بعد فترة قصيرة، إلا أن فاعليتها استمرت ضمن إطار توازن غير رسمي. وقد حافظت خطوط المواجهة الرئيسية على درجة نسبية من الجمود، دون قدرة أي من الحكومة المعترف بها دوليًا أو حركة الحوثيين على تحقيق حسم عسكري. وغالبًا ما يُشار إلى هذا الوضع بوصفه وقف إطلاق نار فعلي، إلا أن هذا التوصيف لا يعكس بدقة طبيعة التحول، حيث إن توقف العمليات واسعة النطاق ترافق مع إعادة توزيع العنف على مستويات جغرافية وتقنية وسياسية متعددة.

ويظهر هذا التحول بوضوح في البحر الأحمر، حيث أسفر الاتفاق المبرم عام 2025 بين الولايات المتحدة والحوثيين، بوساطة عُمانية، عن وقف الضربات الجوية المباشرة وتقييد بعض الهجمات على السفن المرتبطة بالولايات المتحدة، مع استثناء صريح للمصالح الإسرائيلية، ما أدى إلى نشوء بنية تهدئة جزئية وغير متجانسة، تجمع بين خفض التصعيد مع طرف واستمرار المواجهة مع طرف آخر.

وخلال عام 2026، شهدت البيئة الأمنية مزيدًا من الاضطراب، مع استئناف الهجمات الصاروخية الحوثية على إسرائيل في مارس، ضمن إطار خطاب سياسي يربط هذه العمليات بالاصطفاف مع إيران في سياق الصراع الإقليمي الأوسع. ونتيجة لذلك، أصبح اليمن جزءًا من فضاء صراع إقليمي ممتد، يتقاطع مع التنافس الاستراتيجي بين إيران وإسرائيل، ويتصل بشكل غير مباشر بالمصالح الأمريكية.

وتعكس هذه التطورات تحول الهدنة من أداة داخلية لخفض التصعيد إلى عنصر ضمن منظومة إقليمية متعددة المستويات، حيث تتراجع أهمية الفاعلين المحليين لصالح توازنات القوى الإقليمية. كما يشير الواقع الميداني إلى استمرار أنماط انقسام جغرافي ووظيفي يعيد إنتاج بعض سمات ما قبل الوحدة، ولكن ضمن بيئة أمنية أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

ويُظهر الدور السعودي تحولاً تدريجيًا في الأولويات الاستراتيجية، من الحسم العسكري إلى إدارة الاستقرار. وقد اتسمت مقاربة الرياض خلال عامي 2025 و2026 بالتركيز على تعزيز النفوذ في المناطق غير الخاضعة للحوثيين عبر أدوات مالية وسياسية، بالتوازي مع إعادة تشكيل التوازنات المحلية في الجنوب، بما في ذلك إعادة ضبط دور المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا. ومع ذلك، تبقى هذه الترتيبات عرضة للاهتزاز بفعل ارتباطها بالتوازنات الإقليمية الأوسع، ولا سيما الدور الإيراني.

وفي هذا السياق، يُعاد تأطير الهدنة من قبل الحوثيين بوصفها جزءًا من معادلة أوسع ترتبط بما يُعرف بمحور المقاومة، ما يعزز دمج اليمن في شبكة صراعات تمتد من شرق المتوسط إلى البحر الأحمر. ويؤدي ذلك إلى إعادة تعريف طبيعة الصراع من كونه نزاعًا داخليًا إلى كونه عقدة في نظام إقليمي متعدد الجبهات.

وتنعكس هذه التحولات على حركة التجارة الدولية، إذ لم تعد مستويات الملاحة في البحر الأحمر إلى وضعها السابق، نتيجة استمرار تقييم المخاطر المرتفعة لدى شركات الشحن، بما يعكس فجوة مستمرة في الثقة التشغيلية بالممر البحري.

وعلى المستوى الإنساني، تستمر آثار الصراع في التراكم رغم انخفاض مستوى القتال المباشر، حيث لا تزال الألغام الأرضية، وتقييد الوصول الإنساني، والانقسام المؤسسي، عوامل رئيسية في استمرار الأزمة الإنسانية، ما يعكس انفصالاً بين تراجع العمليات العسكرية واستمرار آثارها البنيوية.

وتشير هذه الحالة إلى بروز نمط من "الهدن المجزأة"، حيث تُطبق ترتيبات وقف إطلاق النار بشكل انتقائي على أطراف ومجالات محددة، بدلاً من كونها تسوية شاملة. كما تكشف الحالة اليمنية عن تعمق ترابط النزاعات المحلية ضمن أنظمة إقليمية، حيث تصبح استدامة التهدئة رهينة لتوازنات القوى الإقليمية أكثر من كونها نتاجًا لتفاهمات داخلية.

كما تبرز محدودية الاعتماد على الجمود العسكري كمسار نحو الاستقرار، إذ يؤدي غياب الحسم إلى إنتاج توازن هش قائم على الإنهاك وليس التسوية. وفي غياب إطار سياسي شامل، تبقى التهدئة عرضة للتحول إلى حالة مؤقتة قابلة للانهيار.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن اليمن لا يمثل حالة صراع متجمد، بل نموذجًا لتحول طبيعة الحرب نفسها، من مواجهة عسكرية مباشرة إلى صراع متعدد المستويات، تتداخل فيه الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإقليمية.

لا تعني الهدنة في اليمن نهاية الصراع، بل إعادة تشكيله ضمن بنية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وهو ما يشكل أحد أبرز التحولات في طبيعة النزاعات الإقليمية المعاصرة.

https://www.lvivherald.com/post/yemen-s-2026-ceasefire

الحلقة المفقودة في حل النزاعات

مايكل كيتنغ

GEOGRAPHICAL

إن حلّ النزاعات يتجاوز بكثير الاتفاقات قصيرة الأجل والصفقات التبادلية بين الجهات الفاعلة النافذة. فوقف إطلاق النار قد يخفف المعاناة ويخلق مساحةً للحوار، غير أن نجاح تسوية النزاعات يتطلب بناء ظروفٍ مستدامة للسلام. وهذا يستلزم معالجة المظالم البنيوية الكامنة، وتعزيز الآليات غير العنيفة لإدارتها وحلّها.

وعادةً ما يركّز الوسطاء على مجموعة من القضايا المرتبطة بممارسة السلطة: السيطرة الإقليمية، الترتيبات الدستورية المعدلة، تقاسم الإيرادات، نزع السلاح، وضمانات الأمن. غير أن قضايا أكثر جوهرية غالبًا ما تُهمَل أو تُعالج بشكلٍ ثانوي، مثل توافر الموارد الطبيعية وآليات استخدامها وإدارتها—بما في ذلك المياه والتربة والغابات والوصول إلى الطاقة—إضافةً إلى التداعيات المرهِقة لتغير المناخ على ظروف المعيشة وسبل كسب العيش.

يمثل هذا الوضع فجوةً حقيقية في مقاربات تسوية النزاعات. إذ أصبحت الأضرار وانعدام الأمن المرتبطان بتزايد الظواهر المناخية وتسارع التدهور البيئي أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. وتعمل هذه العوامل بوصفها مضاعفاتٍ للتهديد، وفي بعض الحالات بوصفها أسبابًا مباشرة للصراع. فشحّ المياه في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وضعف التقدم في تعزيز الأمن الغذائي القادر على التكيف مع المناخ، إلى جانب محدودية الوصول إلى الطاقة وارتفاع مستويات عدم المساواة في توزيعها، جميعها عوامل تسهم في تعميق ديناميات الصراع وتوسيع نطاقها.

وفي الوقت نفسه، تمثل هذه القضايا فرصةً غير مستغلة. إذ توجد حاجة حقيقية ومساحة موضوعية لتحويل هذه التحديات إلى مسارات للحوار وبناء الثقة، فضلاً عن كونها أدوات عملية لدعم عمليات السلام. ويقدّم اليمن مثالاً دالاً على ذلك، كما يبرز في تقرير حديث صادر عن المعهد الأوروبي للسلام.

يحظى اليمن تقليديًا بالاهتمام بوصفه بلدًا غارقًا في حرب أهلية معقدة، يسيطر فيها الحوثيون على معظم المناطق المأهولة بالسكان، مع تأثير مباشر على حركة الملاحة في البحر الأحمر. كما ظل لسنوات محور اهتمام دوائر مكافحة الإرهاب الغربية بسبب استخدامه كبيئة نشطة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

غير أن قدرًا أقل من الاهتمام يُمنح للعلاقات التبادلية وحلقات التغذية الراجعة بين عدم الاستقرار والصراع من جهة، والقضايا البيئية من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن هذه الروابط تبدو جلية في إدراك السكان المحليين أنفسهم.

فعدم الاستقرار يعرقل الجهود المحلية للتعامل مع آثار التغير المناخي والتدهور البيئي، كما يحدّ من القدرة على خلق فرص عمل مستدامة. وفي المقابل، يؤدي الفقر وتدهور الموارد البيئية إلى تعزيز مشاعر اليأس، خصوصًا بين فئات الشباب، بما يفاقم العزلة الاجتماعية ويغذي النزوح الداخلي وتدفقات الهجرة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان البلاد بنسبة تصل إلى 50% ليبلغ نحو 60 مليون نسمة خلال أقل من خمسة عشر عامًا، وهو ما سيضاعف الضغوط على الموارد والبنية التحتية.

وغالبًا ما تفتقر هذه الاستنتاجات إلى بيانات محلية دقيقة ومستمرة، خصوصًا في البيئات التي يصعب فيها إجراء البحث الميداني. ويعتمد التقرير المشار إليه على واحدة من أوسع عمليات التشاور التي أُجريت حتى الآن مع يمنيين في 13 محافظة مختلفة، تخضع إما لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا أو لسلطات الأمر الواقع التابعة للحوثيين (أنصار الله).

وتشير النتائج إلى خلاصة واضحة: فبالنسبة لليمنيين، لا تُعد العلاقة بين الضغوط البيئية والصراع علاقة هامشية، إذ أفاد أكثر من نصف المشاركين بوجود توترات أو نزاعات مرتبطة بالمياه أو الأراضي أو التلوث أو الطاقة. كما يرى أكثر من 80% منهم أن معالجة هذه القضايا ضرورية لتحسين سبل العيش وتعزيز الأمن، في حين يعتقد أغلبهم (57%) بضرورة إدماج القضايا البيئية ضمن مفاوضات السلام على المستويين المحلي والوطني.

كما تكشف النتائج عن إمكانات ملموسة لبناء التعاون عبر خطوط الصراع، لا سيما في القضايا البيئية. إذ تلعب الوساطات المجتمعية والقيادات التقليدية والمبادرات المحلية التي تقودها النساء والشباب دورًا محوريًا في إدارة النزاعات المرتبطة بالمياه والأراضي. وفي عدد من المحافظات، أصبح التعاون البيئي أساسًا لتدابير بناء الثقة بين أطراف النزاع.

ويطرح هذا النجاح المحلي سؤالاً جوهريًا: لماذا لا تُمنح قضايا «السلام البيئي» وزنًا أكبر في عمليات السلام المدعومة دوليًا؟

فبينما تركز محادثات السلام غالبًا على الترتيبات السياسية والأمنية، فإنها لا تُولي بالضرورة الاهتمام الكافي للشروط المادية والاجتماعية التي تمكّن المجتمعات من إعادة بناء الثقة واستعادة سبل العيش وتقليل مخاطر تجدد الصراع.

ويعود ذلك جزئيًا إلى تركيز الوسطاء الدوليين على القضايا الأمنية المباشرة قصيرة الأجل، وإلى محدودية الخبرة البيئية في بعض مسارات الوساطة، فضلاً عن ضعف قدرة المجتمعات المتأثرة على التأثير في أجندة التفاوض. كما أن تقلص موازنات المساعدات الدولية يحدّ من المبادرات القادرة على تحقيق مكاسب سلام ملموسة، مثل تحسين الوصول إلى المياه، والاستثمار في الطاقة المتجددة، واستعادة الأراضي، وتعزيز حوكمة الموارد الطبيعية.

وفي سياق تتزايد فيه التهديدات للسلم والأمن وتتوسع فيه رقعة النزاعات، قد يبدو من غير الواقعي اعتبار التدهور البيئي والتكيف المناخي مدخلاً للحوار أو تسوية النزاعات.

لكن التجربة اليمنية تشير إلى أن ذلك ممكن.

وربما ينبغي إعادة النظر في هذا الافتراض على نطاق أوسع.

https://geographical.co.uk/news/the-missing-piece-in-conflict-resolution

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. -Abaad Studies & Rese
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.